

في ح ومعناه كثرة او ان غير الطهر حتى تصح المسئلة  
 او التيسر العدد وان قرره شيخنا في جميع الاحوال  
 وموجه قول ح التجري مع الكثرة اي ان وقال المحمد ان  
 وابن العربي يتجري مطلقا قبل نيلها وتسمى  
 وظاهر كلامهم انه لا يحتاج ان يرتفعها قبل تيممها  
 تزيلا لوجودها منزلة العدم فظاهر كلام الساقية  
 انه يرتفعها لتحقيق عدم الما قال في التوضيح ولا وجه  
 للتيمم ومعه ما يحقق الطهارة وهو قادر على ستماله  
 اي بالجملة كما قال حتى تقطع اذا استعمل اياها في طهارة  
 ذمته ويهدى اظهر الفرق بينه وبين فرع ابن القاسم  
 السابق في رفاق التيمم ما يدور الفارقة في ايهما كانت  
 يتجنب الكل لعدم سبيل التحيل هناك فان ارتفعت  
 الاواني بحيث الباقى اقل من عدد النجس وتراثة  
 انا وكما في الحشم تيمم على الصحيح كما في ح ولا بد ان لا يمكن  
 اطلاق المياه بالخلط والافعل على الظاهر مراعاة ما  
 سبق في الخالط الموافق قال شيب ولا يجزي هذا الي  
 صعبه ان التيمم على الظل لان التيمم على النجس يعيد  
 في الوقت على التاويل الا في اي يتجري واحد الحجة  
 وصلى عقب كل وضوء صلاة ان كان غير الطهر نجسا  
 لتكون النجاسة قاصرة على صلواتها والاحتمال  
 ان الطهر وقع قبل النجس فيبطل ان قلت يتوضا بالكل

ويفسل اعضاه بطهره ويصلي صلاة واحدة قلت الوضوء  
 انه ليس معه طهره محقق والا استعمله وتركها وما  
 ان كان غير الطهر طاهرا فيكفي صلاة واحدة بعد  
 الوضوء ان تيممها ان اول او ردا ان راشد ان تيممها  
 غير جازمة لعلمه انه لا يلتزم بما صلى والثانية ان  
 نوي بها الغرض كان رفضا للاولي وان نوي الغرض لم  
 تسقط عنه وان نوي التوفيق لم يصح لانه لا يقبل  
 الله صلاة غير نية جازمة واجيب بانه حيث وجب  
 الجميع شرعا حزم بالنية في كل كمن نسي صلاة من النجس  
 لا يدري عينها وما ذكره وهم يلتزم على كثير من الناس  
 ويسلم منه من عرف الوضوء نية جازمة مع الشك  
 في الحدث على المذهب الثاني قال ابن مسلمة يفسل ما  
 اصابه من الماء الاول بالماء الثاني ثم يتوضا منه قال في  
 الجواهر قال الاصحاب وهو الا شيه بقول مالك  
 واختاره ابن ابي ريد مقيد بقوله الا ان تكرر الا في  
 فلا يفسل ثلاثين مرة ويقبله غيره مطلقا فاعول له  
 قوليني قال في التوضيح فان لم يفسل ولا شئ عليه لان  
 النجاسة غير محققة اي باعتبار كل واحد في ذاته  
 فليس هناك من الشك في انما بترها او يقاها بل يرجع  
 هذه الاعتبار للشك في نجاسة المصيب والاصل  
 عدم التنجس كما وجه به ح قول من لم يبر وجوب